

تحليل وتقييم الإستراتيجية التنموية للجزائر

خلال الفترة (2000 - 2014)

الدكتور: شريف إسماعيل - أستاذ محاضر (أ)

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة الجزائر (3)

ملخص :

منذ تفكك المعسكر الاشتراكي وانهيار نظام القطبية الثنائية ، والجزائر تعيش على وقع تحولات عميقة مست بنية الاقتصاد الوطني: بالرغم من الإصلاحات المعتمدة منذ قرابة عقدين من الزمن مازال الاقتصاد الجزائري يعاني أزمة تبعية لأسعار النفط مما ألحق بالبلاد تخلفا هيكليا في جميع الميادين ، وبعد الخروج من العشرية السوداء جاءت السلطة العمومية سنة 1999 بعدة برامج تنموية طموحة بدءا ببرامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) بحيث جندت له الدولة مبالغ باهظة من أجل القضاء المديونية واسترداد التوازنات الكبرى وتحسين ظروف المعيشية والبنية التحتية، بينما البرنامج الثاني (2005-2009) فكان الهدف منه هو دعم النمو ومواصلة بناء الهياكل القاعدية وخلق مناصب شغل وحل معضلة السكن، أما البرنامج الخامس الثالث (2010-2014) فإنصب ضمن مقاربة وإستراتيجية تنويع الاقتصاد عن طريق دعم القطاع الفلاحي والخدمات ومحاربة الفقر وأخيرًا المخطط (2015-2019) فيدخل ضمن إستراتيجية دعم النمو للقطاع الصناعي بالتركز على الشراكة.

الكلمات المفتاحية: الإقتصاد الريعي ، الإنعاش الإقتصادي ، دعم النمو ، إقتصاد متنوع

Abstract :

Since the disappearance of the communism system and the destruction of the dual pole , Algeria has witnessed different deep changes which touched the basis of the national economy . Despite all the reparation done by the Algerian state, it is still suffering from the crisis of devotion on to petrol (oil) prices. That's why the country has known backwards in all the fields. Beside, after the ten black years, a new public power has come in 1999 to improve the situation starting with a fresh economic programme (2001-2004) as the state gave great amount to stoping in debt and improve of the conditions. For the second programme (2005-2009) the objective to consolidate the development and the continuation of the construction of the basic fields, creation of new job posts, and finish the crisis of accomodation, the third one (2010-2014) has focused on the creation of new strategies to vary the economy and that was through the consolidation of agriculture field and fight the poverty among people, the last programme (schedule) (2015-2019) has focused on the industrial field working collaboration.

Key Words : - backward economy -Economic refreshment - consolidation of development - varied economy

مقدمة :

يشهد العالم اليوم تحولات كبرى وتطورات سريعة أمثلها ظاهرة العولمة بما يتطلب ذلك من اندماج في الاقتصاد الجديد الذي يقوم على أساس تحرير التجارة الخارجية والعمل أليك الاقتصاد السوق إلى جانب الثورة المعلوماتية والتكنولوجيا، والغرض من ذلك هو الخروج من التبعية المفرطة للبترول وتنويع الاقتصاد المحلي بما يحقق الكفاءة والفعالية الإنتاجية للرفع من معدلات النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات.

تعيش الجزائر على وقع إصلاحات جذرية تعاقبت على مدار حقبة من الزمن بحيث تميزت الوضعية الاقتصادية للبلاد قبل الفترة محل الدراسة بالمديونية وتراجع في معدلات النمو مما تطلب الأمر إبرام إتفاق مع الهيئات المالية الدولية ضمن ما يسمى ببرنامج الاستقرار والتعديل الهيكلي خلال سنوات (1994-1998).

ومع مجيئ الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى سدة الحكم كان الشغل الشاغل هو اقتراح ثلاثة أنواع من البرنامج التنموية من (2000 إلى 2014) البرنامج الأول سمي ببرنامج الإنعاش الاقتصادي (2000-2004) البرنامج الثاني لقب بدعم النمو (2005-2009) وأخيرا البرنامج الثالث (2010-2014) سمي ببرنامج مواصلة النمو خلال العهدة الثالثة ومن هنا تطرح إشكالية البحث بالصيغة التالية :

ما مدى مساهمة البرامج التنموية الثلاثة المقترحة في تحقيق معدلات نمو إيجابية بما يخدم تطوير قطاعات إنتاجية قوية ومتنوعة خارج قطاع المحروقات؟

وللإجابة على هذه الإشكالية نقترح ثلاثة محاور للتحليل بلغة الأرقام مسطرة كما يلي:

- **المحور الأول:** مساهمة برنامج للإنعاش الاقتصادي (2000-2004) في تحقيق التنمية
- **المحور الثاني:** فعالية برنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)
- **المحور الثالث:** أثر البرنامج الخماسي الثالث (2010-2014) على تحقيق التنمية المستدامة

المحور الأول: مساهمة برنامج الإنعاش الاقتصادي (2000-2004) في تحقيق التنمية

نحاول تسليط الضوء على أهم المحطات والقرارات التي باشرتها السلطة العمومية ضمن برنامج الإنعاش الإقتصادية من أجل إستدراك الفجوات التي خلقتها العشرية السوداء

الجدول الأول (رقم 01): يوضح مخطط التمويل لبرنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

الوحدة (مليار دج)

النسبة %	المجموع المبالغ	2004	2003	2002	2001	السنوات القطاعات
40.1 %	210.5	02	97.6	70.2	100.7	أشغال كبرى
38.8 %	204.2	6.5	53.1	72.8	71.8	تنمية محلية والبشرية
12.4 %	65.4	12	22.5	20.3	10.6	الزراعة والصيد البحري
8.6 %	45	/	/	15	30	دعم الإصلاحات
100 %	525	20.5	113.9	185.9	205.4	المجموعة

المصدر: cnes 2015/06

لقد نال قطاع الأشغال العمومية الكبرى حصة الأسد ضمن التمويل بنسبة 40.1 % يليها قطاع التنمية المحلية والزراعة والصيد البحري ودعم الإصلاحات بمعدلات واهت 38.8 % إلى 12.4 % ثم أخيرا 0.8.6 % (1)

لقد بلغت حجم المشاريع حسب القطاعات ما يقارب 15947 مشروع موزعة حسب أهميتها، وهو ما يتضح من خلال الجدول التالي (2)

الجدول رقم (2): يوضح التوزيع القطاعي لمشاريع مخطط الإنعاش الاقتصادي (2001/2004)

عدد المشاريع المدرجة	القطاعات
6312	- الري، الزراعة والصيد البحري
4316	- السكن، العمران والأشغال العمومية
1369	- التربية التكوين، التعليم العالي والبحث العلمي
1296	- هياكل قاعدية، شبابية وثقافية
982	- أشغال المنفعة العمومية والهياكل الإدارية
623	- إشغالات وصناعة
653	- صحة، بيئة ونقل
223	- حماية إجتماعية
200	- طاقة ودراسات ميدانية
15947	- المجموع

المصدر : sadi nacereddine, OPU, 2006

تحليل وتقييم الإستراتيجية التنموية للجزائر خلال الفترة (2000-2014)

عند تحليل معطيات هذا الجدول يتضح مدى العناية التي توليها الدولة لبعض القطاعات الحساسة مثل الفلاحة والري والصيد بمعدل 39.58 % ثم السكن والعمران والأشغال العمومية بنسبة 27.06 % لتأتي بعدها القطاعات الأخرى بمعدلات متناقصة.

من أهم النتائج المتوصل عند نهاية البرنامج الخماسي الأول نحاول حوصلتها من خلال بعض المؤشرات الهامة مثل (حصة القيمة المضافة القطاعية، حصة PiB خارج المحروقات القطاعية حصة الإنتاج الخام حسب القطاع العام والخاص).

الجدول رقم (3) : هيكلية القيمة المضافة خارج المحروقات (2000-2004)(%)

القطاعات	2000	2001	2002	2003	2004
الفلاحة	15.5 %	16.6 %	15.6 %	17.3 %	17.2 %
الصناعة	13.0 %	12.7 %	12.7 %	11.9 %	11.5 %
الأشغال العمومية والبناء	15.0 %	14.5 %	15.4 %	14.9 %	15.0 %
الخدمات التجارية	37.5 %	37.2 %	37.6 %	37.4 %	38.5 %
الخدمات الغير تجارية	19.0 %	19.0 %	18.7 %	18.5 %	18.5 %

المصدر: hassam fodil, 06/2015

عند تحليل المعلومات يتبادر مباشرة للذهن تراجع حصة القيمة المضافة في قطاع الصناعة من 13 % عام 2000 ال 11.5 % سنة 2004، ولكن القطاعات الأخرى هناك فعليا نوع من التحسن.(3)

الجدول رقم (4): حصة PiB خارج قطاع المحروقات (optique Revenu) %

التعيين	2000	2001	2002	2003	2004
- تعريضات الأجراء	33.9 %	33.5 %	33 %	32.3 %	32.1 %
- مخصصات رأسمال ثابت	7 %	6.6 %	6.2 %	6.3 %	6.3 %
- ضرائب غير مباشرة صافية لدعم	15.6 %	15.6 %	16.9 %	16.4 %	16 %
- فائض صافي للاستغلال	43.5 %	44.3 %	43.9 %	45.0 %	45.6 %

المصدر: Benissad M^{ed} hocine , ENAG , 2004

إن التمعن في معطيات هذا الجدول نستنتج من جهة بأن فائض صافي الاستغلال من هذا نوع من التحسن بحيث إنتقل من 43.5 % إلى 45.6 % بينما المؤشرات الأخرى اتسمت بنوع من الإستقرار والإنخفاض بصورة عامة.(4)

الجدول رقم (5): يوضح هيكلية الإنتاج الخام والقيمة المضافة خارج قطاع المحروقات للقطاع العام والخاص (%)

القطاع	2000		2001		2002		2003		2004	
	VA	PiB	VA	PiB	VA	PiB	VA	PiB	VA	PiB
القطاع	25.2 %	30.2 %	26.5 %	21.3 %	26.5 %	22.1 %	26.3 %	22.1 %	25.2 %	21.5 %

تحليل وتقييم الإستراتيجية التنموية للجزائر خلال الفترة (2000-2014)

العام	القطاع الخاص	69.8%	74.8%	73.5%	78.7%	73.5%	77.9%	73.7%	77.9%	74.8%	78.5%
-------	--------------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------

المصدر: rezig abdelouahab, 09/2006

عند تحليل المعلومات الواردة في هذا الجدول نلاحظ بأن القطاع الخاص يستحوذ على حصة الأسد بحوالي 75 % من إجمالي نشاطات الاقتصاد الوطني سواء في القيمة المضافة وكذلك لـ PiB (5)

المحور الثاني: فعالية برنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)

من أجل موصلة دعم النمو الاقتصادي سعت الحكومة بتسطير برنامج خلال الخماسي الثاني بقيمة 4203 مليار دج مجزء إلى برامج فرعية نوضحها في الجدول التالي:

الجدول رقم(6): البرنامج التكميلي لدعم النمو والمخصصات المضافة (2009/2005) الوحدة(مليار دج)

البرنامج السنوات	باقي مخطط دعم الانعاش الاقتصادي	البرنامج التكميلي	برنامج الجنوب	برنامج الهضاب الغليا	تحويلات حسابات الخزينة	المجموع العام	روض ميزانية الدفع
2004	1071	/	/	/	/	1071	/
2005	/	1273	/	/	227	1500	862
2006	/	3341	250	277	304	4172	1979
2007	/	260	181	391	244	465	2238
2008	/	260	/	/	205	420	2299
2009	/	260	/	/	160	420	1327
المجموع	1071	5394	432	668	1140	8705	8705

المصدر: www.mf.dgtp.gov.dz

من خلال معطيات الجدول رقم (6) يبين لنا ذلك الاهمية التي أولت الدولة لدعم النمو خاصة برنامج الجنوب والهضاب الغليا بمعدلات معتبرة (6)

أما عن طبيعة النشاطات التي أحتواها هذا البرنامج فهي ملخصة خلال الجدول رقم (7):

الجدول رقم (7): التوزيع النشاطي لبرنامج التكميلي لدعم النمو (مليار دج) (2009/2005)

النسبة (%)	المبالغ (مليار دج)	القطاعات
45.5%	1908.5	تحسين ظروف المعيشة لسكان
40.5%	1703.1	تطوير المنشآت الاساسية
08%	337.2	دعم التنمية الاقتصادية
4.8%	203.9	تطوير الخدمة العمومية
0.1.1%	50	تطوير تكنولوجيا الإتصال
100%	4202.7	المجموع

المصدر: www.cnes.gov.dz

تحليل وتقييم الإستراتيجية التنموية للجزائر خلال الفترة (2000-2014)

عند التمعن جيدا في المعلومات الواردة في الجدول أعلاه نلاحظ بأن الدولة خصصت مبالغ هامة لقطاع تحسين ظروف معيشية السكان بـ 45.5 % و 40.5 % لتطوير المنشآت الأساسية نظرا للعجز المسجل في هذا المجال (طرق، جسور ، أنفاق، نقل) في حين نلاحظ ضعف المخططات الموجهة لدعم التنمية الاقتصادية (صناعة، قطاعات أخرى) المدرة للقيمة المضافة خاصة الاستثمارات المنتجة. (7)

النتائج المتحصل عليها يمكن أن نقدمها من خلال العديد من المؤشرات على سبيل المثال:

- تحليل مؤشر: مدى تحقيق الإنفاق العام للنمو الاقتصادي.
- تحليل مؤشر: دور الإنفاق العام في القضاء على البطالة.
- تحليل مؤشر: تدابير البرنامج التكميلي لتحقيق محاربة التضخم.
- تحليل مؤشر: تدابير البرنامج التكميلي لتطوير ميزات المدفوعات.
- تحليل مؤشر: هيكلية القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات.
- تحليل مؤشر: حجم الاستثمارات ومناصب الشغل المحققة.

الجدول رقم (8) يوضح مدى تحقيق الإنفاق العام للنمو الاقتصادي (2009/2005) مليار دج

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
الناتج الداخلي PiB	7562.0	8516.4	9352.9	11043.7	9968.0
معدل النمو	5.90%	1.70%	3.40%	2.40%	1.60%
نسبة النفقات العامة مقارنة بـ PiB	27.13%	28.8%	33.23%	33.23%	42.59%

المصدر: www.mf.gov.dz

نلاحظ خلال هذا الجدول بأنه بالرغم من تزايد في حجم النفقات العامة إلا أن معدل النمو الاقتصادي بقي منخفض مما يشير إلى ضعف الإستثمارات المنتجة المدرة للأرباح وفيما يلي الجدول رقم (9) يوضح مؤشر دور الانفاق العام في القضاء على البطالة. (8)

الجدول رقم (9): تحليل دور الإنفاق العام في القضاء على البطالة

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
معدل البطالة	15.3%	12.3%	13.8	11.3%	10.2%

المصدر: www.ons.dz

نلاحظ تراجع في معدلات البطالة بشكل محسوس وهذا راجع للبرنامج التكميلي الذي خصص له قرابة 55 مليار دج والذي كان مرفوق بسياسة رشيدة للشغل تقوم على عدة آليات منها (صيغة عقد إدماج حاملي الشهادات، صيغة عقد الإدماج المهني، صيغة عقد التكوين للإدماج، وكالة دعم تشغيل الشباب، الصندوق الوطني لتأمين على البطالة، الوكالة الوطنية لتسيير القرض الصغير) (9)

الكل يعلم بأن الدولة جندت مبالغ طائلة لتحسين ظروف المعيشية ولبناء الهياكل القاعدية، هذا أثر سلبيًا على ارتفاع في معدلات التضخم، زيادة على إرتفاع كثلة الأجور الناتجة عن مراجعة القوانين الأساسية لقطاع الوظيف العمومي وبأثر رجعي ابتداء من 2008

الجدول رقم (10): تدابير البرنامج التكميلي لتحقيق محاربة التضخم

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
نسبة نمو النفقات العامة %	/	19.54%	26.72 %	34.83 %	1.31 %
معدل التضخم %	1.38%	2.31 %	3.67 %	4.85 %	5.74 %

المصدر: شريف إسماعيل، دكتوراه - الجزائر ، 2012

نلاحظ بصراحة إرتفاع في معدل التضخم بشكل ملفت للإنتباه نتيجة إرتفاع في النفقات العامة الغير محقة للقيمة المضافة وفي القطاعات الغير منتجة (10)

وفيما يلي نحاول تحليل مؤشر تدابير البرنامج التكميلي لتطور ميزان المدفوعات من خلال الجدول رقم (11) (الوحدة مليار دج)

السنوات	رصيد ميزات مدفوعات	رصيد ميزات تجاري	حساب رأسمال	ميزات حساب تجاري	الواردات السلعية	الصادرات سلع والخدمات
2005	1921	26470	- 4240	+ 23450	- 19860	46330
2007	29550	34240	- 1030	30580	- 26350	63480
2008	36990	40600	- 2540	34540	- 12038	14272
2010	153	18200	- 3420	12160	- 10064	13479

المصدر: بنك الجزائري، تقرير 2012

أن تحليل معطيات هذا الجدول يتضح للعيان بأن رصيد ميزات المدفوعات حقق إرتفاع وفوائض معتبرة نتيجة إرتفاع في أسعار المحروقات التي وصلت أحيانا الى 150 \$ للبرميل ثم شهدت الأرصدة تراجع لما تراجعت مداخل الجبائية البترولية والأزمات السياسية في العالم (11)

الجدول رقم (12): يوضح هيكل القيمة المضافة خارج المحركات (2005-2009) %

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
الزراعة	15.7 %	15.5 %	15 %	13.5%	15.2 %
الصناعة	13.3 %	10.9 %	10.1 %	09.6 %	09.3 %
البناء والأشغال العمومية	15.2 %	16.3 %	17.4 %	17.7 %	17.8 %
خدمات تجارية	40.2 %	40.8 %	40.6 %	39.2 %	38.2 %
خدمات الغير تجارية	17 %	16.4 %	16.9 %	19.9 %	19.5 %

المصدر: علاوة نوازي دكتوراه، 2008

نلاحظ بتمعن أن القطاع الصناعي في تراجع مستمر بحيث إنتقل معدل قيمة المضافة من 13.3 % / 2005 إلى 9.3 % / 2009 ، وعندما نتكلم عن القيمة المضافة الإجمالية فقد إنتقلت من 5.9 % / 2005 إلى 5 % / 2008 نفس الشيء بالنسبة للخدمات التجارية فيه تراجع (12)

تحليل وتقييم الإستراتيجية التنموية للجزائر خلال الفترة (2000-2014)

الجدول رقم (13) يوضح حجم الاستثمارات ومناصب الشغل المحققة خلال الفترة (2009/2005) (مليار دج)

السنوات	حجم المشاريع	%	القيمة	%	مناصب الشغل	%
2005	836	4.04 %	198839	6.37 %	32019	10.03 %
2006	2102	10.17 %	486035	15.95 %	47265	14.80 %
2007	4257	20.6 %	664782	21.32 %	86733	27.16 %
2008	6538	31.63 %	1327946	42.60 %	89594	28.06 %
2009	6932	33.54 %	439577	14.10 %	63488	19.88 %
المجموع	20665	100 %	3117179	100 %	319238	100 %

المصدر: www.andi.dzwww.ansej.dz

من خلال التمعن في معطيات هذا الجدول يتبين لنا هناك إرتفاع محسوس في قيمة الاستثمارات من 2005 إلى 2008 بإستثناء عام 2009 هناك تراجع نتيجة إنخفاض الصادرات البترولية بحث تم خلف حوالي 319238 منصب شغل وعند العودة إلى التوزيع القطاعي مازال قطاع (النقل، البناء، الخدمات) يمثلون حصة الأسد من حيث حجم الإستثمارات ومناصب الشغل المحدثة بحيث كانت المعدلات تراوح (53.24% للنقل ، 19.11% للبناء، 10.03% للخدمات). (13)

المحور الثالث : أثر البرنامج الخماسي الثالث (2010/2014) على تحقيق التنمية المستدامة

بعدما استعادت الجزائر أمنها الداخلي وتخلصت من المديونية الخارجية عكفت على البناء والتشييد في جميع المستويات خاصة ترقية الصادرات خارج المحروقات ومحاربة البطالة ومحاولة القضاء على أزمة السكن والماء الشروب والتغطية الصحية ومواصلة دعمها لقطاع التربية والتكوين ومحاربة الفقر، ولكن على حساب الإستثمار المنتج الذي حسب إعتقادنا مازال مهمش خلال هذه المرحلة إلا بعد حلول 2015 أين عقد العزم على تحقيق التنمية الإقتصادية عن طريق بعث أسلوب الشراكة وبقوة (14)

خلال هذه المرحلة سنحاول تحليل عدة مؤشرات لتأكد من مدى قدرتها على المساهمة في بناء قطاعات إنتاجية قوية ومتنوعة وذلك من خلال:

- تحليل مؤشر حجو الاستثمارات ومناصب الشغل للفترة (2002-2014)
- تحليل مؤشرات توزيع الاستثمارات ومناصب الشغل حسب قطاع النشاط (2002-2014)
- تحليل مؤشر تطور النمو الإقتصادي خلال الفترة (2010-2015)
- تحليل مؤشر تطور معدل البطالة خلال الفترة (2010-2014)
- تحليل مؤشر تطور معدل التضخم خلال الفترة (2010-2014)
- تطور مؤشر تطور القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات (2010-2014)
- تحليل مؤشر تطور الانتاج الصناعي حسب القطاعات (2010-2014)
- تحليل مؤشر الحاكمية وفاعلية المؤسسات (2006-2012)

تحليل وتقييم الإستراتيجية التنموية للجزائر خلال الفترة (2000-2014)

وفيما يلي نسلط الضوء باختصار حول كل مؤشر:

الجدول رقم 14 : حجم الاستثمارات ومناصب الشغل للفترة (2002-2014):

السنوات	عدد المشاريع	%	القيمة	%	مناصب الشغل	%
2002	495	0.84 %	98566	0.95 %	29586	3.07 %
2003	1628	2.76 %	396209	3.82 %	34618	3.60 %
2004	876	1.49 %	241768	2.33 %	24892	2.59 %
2005	836	1.42 %	198839	1.92 %	32019	3.33 %
2006	2102	3.57 %	486035	4.69 %	47265	4.91 %
2007	4257	7.23 %	664782	6.41 %	86594	9.01 %
2008	6538	11.10 %	1327946	12.80 %	89594	9.31 %
2009	6932	11.77 %	439577	4.24 %	63488	6.60 %
2010	5564	9.45 %	379834	3.66 %	59134	6.15 %
2011	5688	9.66 %	1331711	12.84 %	124004	12.89 %
2012	6077	10.32 %	754025	7.27 %	76443	07.94 %
2013	7991	13.57 %	1861048	17.94 %	143446	14.91 %
2014	5904	16.82 %	2192530	21.14 %	150959	15.69 %
المجموع	58888	100 %	10372871	100 %	962181	100 %

المصدر : www.nadaadz.net/lib/lis

21.doc le 25/04/2014

إن تحليل المعلومات الواردة في هذا الجدول توضح للعيان بأن هناك إرتفاع في وتيرة تحقيق المشاريع التنموية بحيث وصلت 58888 مشروع بقيمة 10372871 مكنت من خلق 962181 منصب شغل خلال

12 سنة من العمل. (15)

وفيما يلي الجدول الموالي الذي يوضح حجم الاستثمارات حسب طبيعة قطاعات النشاط.

الجدول رقم (15): تحليل مؤشر توزيع الاستثمارات ومناصب الشغل حسب القطاعات للفترة (2014/2002) (مليون دج)

القطاعات	حجم المشاريع	%	القيمة	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	960	1.63	115677	1.12	46604	4.84
البناء	11253	19.11	1367670	13.19	242679	25.22
الصناعة	8070	13.70	5735195	55.29	340135	35.35
الصحة	701	1.19	98521	0.95	16084	1.67
النقل	31353	53.24	859913	8.29	156993	16.32
السياحة	635	1.08	1003175	9.67	50026	5.20
الخدمات	5909	10.03	746966	7.20	101212	10.52
التجارة	2	0.00	37514	0.36	4100	0.43
الإتصالات	5	0.01	408241	3.94	4348	0.45
المجموع	58888	% 100	10372871	% 100	962181	% 100

المصدر : أسماء عياشي، ماستر، 2015/06

تحليل وتقييم الإستراتيجية التنموية للجزائر خلال الفترة (2000-2014)

إن تحليل معطيات الجدول أعلاه يتضح لنا جليا بأن ثمة أربعة قطاعات نالت حصة الأسد من حيث حجم الاستثمارات ومناصب الشغل المحدثة ويتعلق الامر بقطاع (النقل، البناء، الصناعة، الخدمات) مجتمعين بمعدل 96.08 % (16)

الجدول رقم (16): تحليل مؤشر تطوير النمو الاقتصادي خلال الفترة (2010-2015)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
BiP (مليار دج)	11991.7	14526.6	16115.4	16569.3	18191.4	18896
معدل النمو %	3.60	2.80	3.30	2.80	4.5	3.4
نسبة النفقات العامة الى PiB (%)	97.63 %	40.82 %	42.46 %	39.68 %	42.08 %	46.87 %

المصدر: صامت ايمان، ماستر، 2015/06

عند القيام بتحليل نتائج الجدول أعلاه يتضح بأن لنا الناتج الداخلي عرف إرتفاع مستمر بحيث إنتقل بوتيرة 57.58 % في حين شهد معدل النمو إنخفاض في 2011 و 2013 ليعاود الإرتفاع في 2014 نتيجة إرتفاع مخصصات النفقات العامة (17)

الجدول رقم (17): تحليل مؤشرات تطور معدل البطالة (2010/2014) (%)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
معدل البطالة %	10 %	10 %	11 %	9.8 %	9.8 %

المصدر: www.ons.dz

consulte 23/04/2015

شهد معدل البطالة نوع من الاستقرار خلال السنوات 2010/2011 ثم إنخفضت في 2013 و 2014 بفضل مخطط التنمية الريفية التي إستفادت منه حوالي 221686 مستثمرة التي خلقت حوالي 607686 منصب شغل (18)

الجدول رقم (18) : تحليل معدل التضخم (2010/2014) (%)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
نسبة النفقات العامة من حيث النمو	+6.27 %	+31.41 %	+15.4 %	-3.92 %	+16.4 %
معدل التضخم	3.91 %	4.52 %	8.89 %	3.26 %	3.5 %

المصدر: بوبكر محمد، دكتوراه، جامعة الجزائر (3) 2015/06

نلاحظ نمو متسارع للنفقات العامة معدى سنة 2013 وبالمقابل شهد التضخم إرتفاع خاصة سنة 2012 نتيجة مخلفات الأجور وإرتفاع أسعار الواد الغذائية في الأسواق الدولية. (19)

الجدول رقم (19) : تطور مؤشر القيمة المضافة خارج القطاع المحروقات (2010/2014)

القطاعات	2010	2011	2012	2013	2014
الفلاحة	14.4 %	14.0 %	15 %	15.7 %	15.8 %
الصناعة	8.7 %	7.9 %	7.7 %	7.4 %	7.2 %
البناء والاشغال العمومية	17.8 %	15.8 %	15.7 %	15.6 %	15.9 %
خدمات تجارية	36.6 %	34.0 %	33.7 %	36.9 %	38.5 %
خدمات غير تجارية	22.5 %	28.3 %	27.9 %	24.4 %	21.5 %

المصدر: **ministère de l'industrie, palais de nations, 04 et 06/11/2014**

ان تحليل معطيات هذا الجدول يتأكد لنا بأن مؤشر القيمة المضافة إنخفض في القطاع الصناعي وارتفاع في قطاع الصناعي وارتفاع في قطاع البناء والاشغال العمومية وقطاع الخدمات التجارية (20)

الجدول رقم (20) تطور مؤشر الانتاج الصناعي (2010/2014) (%)

Base 100 en 1989				
Désignation (secteur d'activité)	Variation en %			
	2010 2011	2011 2012	2012 2013	2013 2014
- Indice général	0.4	1.6	0.9	3.9
- Indice hors hydrocarbures	2.4	5.5	2.3	-0.1
- Indice industrie manufacturier	-1.2	0.0	1.8	0.6
- Energie	8.2	12.1	2.1	4.9
- Hydrocarbures	-3.6	-6.6	-2.3	13.5
- Mines et carriers	-9.5	-5.6	6	3.3
- IS.M.ME	-3.3	7.6	5.5	-8.5
- Mat. construction ceramique et verre	-3.2	-2.5	0.3	-5.5
- Chimie/ Caoutchou/plastique	-5.5	1.5	-2.4	-7.7
- Agrolment, tabacs, allumelle	21	-2.1	-0.6	5
- Textile, bonneterie et confection	-14.5	-12.5	4.3	-4.9
- Cuirs et chaussures	-9.4	8.8	-2.3	-4.7
- Bois, liege, popier	-11.8	-11.1	1.9	-11.2
- Industries Divers.	5	0	0	0

المصدر: **institut national des études stratégique pour le Deve, 11/2014**

من خلال معطيات هذا الجدول يتضح لنا بأن مؤشرات تطور الانتاج الصناعي شهد تراجع محسوس إلى أن وصل إلى معدل سلبي (0.1 - %) خلال عام 2014 خارج قطاع المحروقات، بحيث القطاعات الأكثر تضرر هي قطاع الخشب والورق والجلود والنسيج وقطاع البلاستيك والكمياء (21)

وأخيرا الجدول الموالي يوضح تحليل مؤشر الحাকمية وفعالية المؤسسات.

الجدول رقم (21) تحليل مؤشر الحاكمية وفعالية المؤسسات.

لو أخذنا مقارنة بسيطة بين الجزائر وتونس والمغرب في هذا المجال لوجدنا بروز المؤشرات التالية.

البلد	الفساد الإداري		إحترام القانون		البيوقراطية		مؤشرات الحاكمة المؤسسات		الترتيب	
	2012	2006	2012	2006	2012	2006	2012	2006	2012	2006
- الجزائر	0.14	0.22	0.25	0.01	0.33	0.50	0.24	0.25	25	18
- تونس	0.29	0.45	0.75	0.85	0.33	0.50	0.46	0.60	15	10
- المغرب	0.54	0.74	0.75	1.00	0.33	0.50	0.54	0.74	06	03

المصدر: صندوق النقد العربي، الكويت 2012

عند تحليل المعلومات الواردة في هذا الجدول نلاحظ بأن في الترتيب يتقدم المغرب في المجال مؤشر الحاكمية وفعالية المؤسسات ثم الجزائر في المؤخرة، مما يبقى العمل كثير في هذا الإطار (22)

خاتمة :

ما زال الاقتصاد الجزائري يعاني من التبعية المفرطة للمحروقات ما إنعكس سلبا على أهم المؤشرات الكبرى لتطور القطاع الصناعي من تحقيق سوى اقل من 5% في حصة الانتاج الداخلي الخام، وبالرغم من البرامج التنموية المساواة لدعم وإنعكاش النمو إلا هناك من ثمة مشاكل عويصة ما زال يتخبط فيها الاقتصاد الجزائري خاصة بعد الانخفاض المفاجئ في أسعار البترول مما أثر سلبا على إحتياط الصرف التي انخفضت إلى 160 مليار دولار عام 2015 وتآكل صندوق ضبط الإيرادات الذي إنحدر إلى عتبة 7919019 مليار دج عام 2015 استخدمت منها حوالي 44.06%

وفي هذا الاطار ولدت قناعة لدى الحكومة على ضرورة إرساء إستراتيجية جديدة مبنية على التنوع في نمو في الاقتصاد خارج قطاع المحروقات خاصة الصناعة والفلاحة والسياحة والصيد البحري مع التركيز على الشراكة وأقطاب الصناعة بالامتياز، زيادة على دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق الثروة وإحداث مناصب الشغل بحيث تشير من آخر الإحصائيات في هذا المنوال أن حجم هذه المؤسسات وصل قرابة 950000 مؤسسة تمكنت من إحداث حوالي 300 ألف منصب شغل والحكومة تعول على حوالي مليون و500 ألف وحدة خلال 2019 مقابل (01 مليون منصب شغل دائم).

قائمة المصادر والمراجع والهوامش :

- 1- التقرير الغرفي للوضعية الاقتصادية والاجتماعية الصادر عن المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 2005/06. ص(8)
- 2- Sadi nacereddine « la privatisation des EPE en Algere ,objectif et modalités OPU, 2^{eme} edition ,2006 P(256)
- 3- Hassam Fodil , chranique de l'économé algreienne –Vingt ansde réforme liberolles -1986/2004 « ed l'économiste d'algerie-alger, 06/2005 P (100-106)
- 4- Benissad M^{ed} hocine, « l'Algerie de la planification socialiste a l'économie de marché » ENAG edition, Alger, 2004.P (56)
- 5- REZIG Abde louahab, « l'algerie-Brésil-corée du sud , trois experiences de developpement , OPU, Alger, 09/2006 P(136)
- 6- موقع المديرية العامة للخزينة العمومية www.mf.dgtp.gov.dz
- 7- تقرير CNES عبر الموقع : (2010) www.cnes.gov.dz
- 8- تقرير مصالح رئاسة الحكومة: جوان 2010 عبر الواب
- 9- الموقع الرسمي لوزارة المالية : <http://www.mf.gov.dz>
- 10- الديوان الوطني للاعلام الألي والاحصائيات : <http://www.ons.dz>
تاريخ الاطلاع: 2015/04/23 على الساعة 14h
- 11- شريف إسماعيل، "إشكالية المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الانتقال إلى نظام إقتصاد السوق " أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر (3)، 2012/05. ص(186-195)
- 12- بنك الجزائر، "التطورات الاقتصادية والنقدية لـ 2012".
<http://www.bank.of.algeria.dz>, consulte 25/04/2015
- 13- علاوة نواري، أثار برامج الإصلاح الاقتصادي على الاقتصاد الجزائري"أطروحة دكتوراه علوم إقتصاد، كلية التجارية وإدارة الاعمال، جامعة حلوان، 2008 ص (86)
- 14- المواقع الرسمي لوكالة ANDI : www.ANDI.DZ
- الموقع الرسمي لوكالة ANSEJ : www.ANSEJ.DZ
- 15- لياش زوبير وقوفي سعاد "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين إشكالية التنمية الاقتصادية ومتطلبات النهوض"، ملتى وطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي للمؤسسات، 2013-06-05، جامعة الوادي. ص (ملخص)
- 16- www.nadaa.dz 21.doc /lib/lis . net
http ,consulté le 25/04/2014.
- 17- أسماء عياشي "فعالية الاتحفيرات الجبائية في تشجيع الإستثمار بالجزائر " مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص علوم تجارية، جامعة الجزائر (3) 2015/06. ص (81)

- 18- صامت إيمان، "حوكمة الموازنة العامة للدولة ودورها في ترشيد قرار الانفاق العام، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص محاسبة، جامعة جزائر (3)- 2015/06. ص (78)
- 19- الديوان الوطني للإعلام الألي والاحصاء، <http://www.ons.dz> تاريخ الاطلاع 2015/04/23 عاى الساعة h14
- 20- بوبكر محمد، متطلبات نجاح برنامج تأهيل المؤسسة الاقتصادية - دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمغرب، أطروحة دكتوراه إقتصاد دولي، جامعة الجائر (3)- 2015/06 ص (287-290)
- 21- ministère de l'industrie et des mines, conference sur le développent econmique et social le 04-05 et 06/11/2014 palais des nation , Alger.؛P(10)
- 22- institut national des études stratégique global « reflexion sur le Deveppent pour un changement des EPE , Alger, 11/2014 P (1-35)
- 23- صندوق النقد العربي، بيئة الأعمال والجاذبية، تقرير التنافسية العربية 2012، الكويت
- 24- الموقع الرسمي لوزارة المالية www.mf.gov.dz شوهذ يوم 2015/04/25 على الساعة 15:30.
- 25- الملتقي الوطني الثاني حول PMI/PME السياسة المنتهجة لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية والتسير، 2015/04/14 (ملخص المداخلات)